

رسالة

# في جهول وفتن النهوك

لِذِي السَّعْدِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ مُصْطَفَى الْعَادِي الْأَفْنَيِي الْمَنْفِي

المواليد ١٩٨ - وَالْمَوْفَ ٩٨٢ هـ

حَقَّهَا وَعَلَقَ عَلَيْهَا

أَبُو الْأَشْبَالِ صَنِيْرِ أَحَمَّدِ شَاغِفِ الْبَاقِسْتَانِيِّ

طَارَ أَبْنَ حَذْرَمَ

# رسالة في حِلِّ وَفِيلِ النُّفُوكِ

لِذِي السَّعْدِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنُ مُصْطَفَى الْعَمَدَى الْقَنْدَى الْخَنْفِي  
المواليد ١٩٨٥ - وَالْمَوْتُ ١٩٨٦

حَقَّقَهَا وَعَلَقَ عَلَيْهَا  
أَبُو الْأَشْبَالِ صَنْعَيْرُ أَحَمَّدُ شَاغْفُ الْبَاكْسْتَانِيُّ

# جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤١٧ - ١٩٩٧ م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار  
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع  
بيروت - لبنان - ص ٦٣٦٦ - ١٤/١٩٧٤ - تلفون:

[ ٢ ]

## فهرس الأعلام

تبية: مف = فقرات المقدمة. مح = حواشى المقدمة. ف = فقرات الكتاب. ح = حواشى

الأفندى = محمد بن محمد بن مصطفى

ابن شهاب الزهري = محمد بن مسلم بن عبيد الله

أبو أيوب الأنصاري (خالد بن زيد) -

مف

ح ٣٠ ص

ح ٦٤ ص ٢

ف ٣٦، ح ٣٠ ص ٣٠

أبو بكر الجصاص الرازي -

أبو بكر بن مسعود الكاساني الملقب بملك العلماء -

أبو جعفر الأشتروشني (وقيل الأستروشني) -

أبو حنيفة الإمام = نعман بن ثابت

أبو الرجاء = نجم الدين بن مختار

ح ٣٠ ص ٣٠

أبو زيد الدبوسي -

أبو السعد = محمد بن محمد بن مصطفى

أبو طلحة الأنصاري (زيد بن سهل) -

مف ١٦

أبو الليث = نصر بن محمد

أبو نصر = أحمد بن محمد العتابي

أبو هريرة رضي الله عنه -

مف ١٤

أبو يوسف الإمام = يعقوب بن إبراهيم

أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية -

أحمد بن عمر أبو بكر الخصاف -

أحمد بن محمد بن حنبل الإمام -

أحمد بن محمد أبو نصر العتابي -

أحمد بن محمد أبو جعفر الطحاوي -

الأشتروشني = أبو جعفر

برهان الدين محمود بن أحمد -

چوي زاده -

حاجي خليفة صاحب كشف الظنون -

الحاكم الشهيد = محمد بن محمد

حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة الصدر  
الشهيد -

الحسن بن منصور المعروف بقاضي خان -

الخصاف = أحمد بن عمر أبو بكر

الدكتور علي عبد الواحد -

رضي الدين = محمد بن محمد السرخسي

زفر بن هذيل أبو هذيل الإمام -

١٠٤، ١٠٢، ١٤، ١٣، ٩، ٣١، ف٩، ٥٣، ١٥٢، ح٩، ٣٦، ح٦، ٦٦

١٢٩، ١٣٥، ١٣٦، ١٤١، ١٤١، ١٥٤، ١٥٤، ح٧، ٧، ص٢٠

السرخسي = محمد بن أحمد

السلطان سليم خان -

الشافعي الإمام = محمد بن إدريس

٣٧ مف

٢٣ ص٦، ح١٦، ف١٦

٣٧ مف

١٩ ص٣، ح٥٣، ٥٠، ٤٧، ف٤٧

٦٥ ص٣

٢٨ ص١، ح١

٢٠ مف

٢٠، ٢٠، ١٩ مف

حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة الصدر  
الشهيد -

الحسن بن منصور المعروف بقاضي خان -

الخصاف = أحمد بن عمر أبو بكر

الدكتور علي عبد الواحد -

٧ ص٣، مح٧

١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١١٧، ١٢١، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٦

١٢٩، ١٣٥، ١٣٦، ١٤١، ١٤١، ١٥٤، ١٥٤، ح٧، ٧، ص٢٠

٦٣ ص١، مح٧، مف٧

شمس الأئمة = محمد بن أحمد بن سهل

الشيباني = محمد بن الحسن

شيخ الإسلام = محمد بن حسين المعروف بخواهرزاده

الشيخ أبو بكر = محمد بن الفضل

الصدر الشهيد = حسام الدين عمر

الطحاوي = أحمد بن محمد

طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد -

٦٦ ص ٧

علي بن أبي بكر أبو الحسن المرغيناني صاحب «الهداية» - ح ٦ ص ٢٢ وح ٣  
٢٨ ص

العمادي = محمد بن محمد بن مصطفى

عمر بن الخطاب رضي الله عنه —

## عمر رضا كحالة -

## عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي -

فَوَامُ الدِّينِ أَمِيرُ كَاتِبِ بْنِ أَمِيرِ عُمْرِ الْأَتْقَانِيِّ -

مالك بن أنس الإمام -

محمد صلی اللہ علیہ وسلم -

محمد بن أحمد بن سهل، شمس، الأئمة السرخسي - ف ١٩ ح ٧ ص ٢٥

محمد بن إدريس . الإمام الشافعى — مف ٣٢ ، ٣٣ ، ف ٥ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٦

١٣٠، ١٢٥، ١٢٤، ١٠١، ٦٩، ٦٥، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٨، ٥٧

١٩٤٣ - ٢ - ٦

٢١ ص ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢ ص ١٤

محمد بن حسين شيخ الإسلام المعروف بخواهرزاده – ف ٢٣، ٤٦، ح ٨ ص ٤١، ١٢ ص ٣٦، ح ٤ ص ١٨، ح ٨ ص ١٩، ٩٩، ٩٦، ٧٦، ٦٨، ٦٧

ص ٢٦، ح ١ ص ٣٤

محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري –

محمد بن الفضل الشيخ أبو بكر –

محمد بن محمد البزارى الكردى –

محمد بن محمد الحاكم الشهيد –

محمد بن محمد بن مصطفى العمادى أبو السعود الأفندى – مف ٣، ٥، ح ١٨، ٥

١٧ ص ٢، ح ١٥٥، ف ٣١، ٣٠، ٢٢، ٢٠، ١٩

محمد بن محمد السرخسي رضى الدين – ف ٢٠، ٣٠، ٣٦، ح ٤ ص ٢٠

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب أبو بكر الزهري – مف ٣٨، ١٥، ف ١٠

٢١ ص ١، ح ١٦

المرغينانى = علي بن أبي بكر

مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح –

مكحول الشامي –

مولى سعدى چلپى –

النبي صلى الله عليه وسلم = محمد صلى الله عليه وسلم

نجم الدين بن مختار بن محمود أبو الرجاء الزاهى –

نصر بن محمد أبو الليث السمرقندى –

نعمان بن ثابت الإمام أبو حنيفة الكوفي – ف ٢، ١٤، ١٣، ٧٥، ١١١، ١٢٤، ١٢٤، ٦٩، ١٠١

١٨ ص ٢، ح ٣

يعقوب بن إبراهيم الإمام أبو يوسف – ف ٣، ٣١، ١٩، ٣١، ٤٠، ٤٦، ٤٦، ٥٨، ٥٨، ٦٦

## فهرس المسائل

٦٠ ف ملخص فتاوى العلامة الحنفية في الحكم لا يوجب الاتحاد في العلة –  
مع الشافعى وأبو يوسف ومحمد على عدم صحة وقف الدرهم والدنانير –

٦١ ف لاحترام العلة في التعليل –  
٦٢ ف الأحكام الخلافية والوفاقية أصلت على الرواج والكساد –  
٧٧ ف الأحكام الخلافية والوفاقية مدارها على التعارف –  
٧٧ ف الاختلاف في تعليل عدم صحة وقف الدرهم والدنانير –  
٦٣ ف أخذ مشايخ كل عصر بموجب عموم التعارف –  
٢٦ ف ادعاء استرداد الأصل والربح –  
١٠٥ ف إذا خالف القاضي في قضائه قول أحد من المجتهدین –  
١٤٩ ف إذا علق عتق عبده تطليق رجل آخر لزوجته –  
١٣٠ ف إذا قضى القاضي بالملكية لا يمكن لقاض آخر أن يحكم بالصحة أو اللزوم –  
١٢٠ ف إذا كان القاضي من أهل الرأي وقضى برأي غيره ناسياً –  
١٥٢ ، ١٥١ ف إذا لم يكن القاضي مجتهداً وقضى بالفتوى –

إذن المولى لعبده في نوع من أنواع التجارة، فهل الإذن المذكور  
مقصود على النوع المسمى؟ - ف ١٣٢

أراد القضايا التي لا تخالف الكتاب والسنة والإجماع - ف ١٤٩

الاستحسان من أدلة الشرع وقد خرج الأئمة عن عهدة بيانه - ف ٧٢

أصل القول بالجواز على وجود التعارف - ف ٧٣

أصول الأئمة الحنفية في وقف المنقول - ف ٢٠، ح ١ ص ٧

اعتبار الاعتبار في الأحكام الشرعية - ف ٨٧

أقسام الاستحسان - ف ٨٧

أكثر القضاة لا يدركون فيما نحن فيه - ف ١٥٤

أكثر ما ينقل عن أبي يوسف والشافعي جواز الوقف فقط لا لزومه - ف ١٠١

إمكان الانتفاع مع بقاء عين الوقف - ف ٣٧

امتناع انفكاك الوقفية مع بقاء المحل هو اللزوم - ف ١٣٧

الانتفاع بالنقود - ف ٤٣

أن الحكم هو بصحة الوقفية على رأي زفر - ف ١٣٥

أن الوقف عند زفر غير لازم - ف ١١٠

أن الوقف في المنقود لا يت Abed عند الحنفية ولا بد منه - ف ٤٥

أن الوقف في الحيوان لا يت Abed عند الحنفية - ف ٥٦

أوقاف رسول الله صلى الله عليه وسلم - ف ١٦

أول من ألف في الأصول هو الإمام الشافعي - ح ١ ص ١٨

أهل المعاملات يعرفون ثمن الدينار والدرهم - ف ٨٦، ٨٥

البحث عن التعامل - ف ٨٩، ٨٨

البحث عن التعامل أن يكون على وجه جزئي - ف ٨٩

البحث عن التعامل أن يكون على وجه كلي - ف ٨٨

البحث عن التعامل في صنف معين - ف ٩٠

براءة ذمة العبد عن المطالبة إلى حين العتق - ف ١٣٣

براءة المتولي عن ضمان الوظيفة - ف ١١٩

بقاء أمثال النقود في أثناء الاستعمال في حكم بقاء أعيانها - ف ٣٩

التأييد شرط في الوقف - ف ٦٨ ، ٦٣

تسجيل الوقف - ف ١٢

التعارف وتقديره في الأصل والفرع من وظائف الاجتهاد - ف ٩٢

التعاطي على الإطلاق لا يختص به ناس دون ناس - ف ٨٥

التعامل في الفلوس تنفق تارة وتكسد أخرى - ف ٨٢

التعامل في النقود المخصصة بالبلاد المعينة رواجاً وكساداً - ف ٨١

تعليق الحنفية غير تعليق الشافعي - ف ٦٠

تفويض القضاء إلى غير المجتهد صحيح في مذهب الحنفية - ف ١٥٠

ثبت بالحكم بصحة الوقف لزوم الصحة للوقفية - ف ٨١

ثمن الدينار من نقد معين قد يختلف باختلاف البلاد - ف ٣٨

جعل بقاء ما في ذمة المستقرض أو يد المضارب بمنزلة بقاء العين - ف ١٠

جعل الدينار الموقوف في التجارة بعد وقفه - ف ٣٤

جعل ملاكِ الأمر محض التعارف - ف ١٥٣

جواز ترك الحاكم المجتهد مذهبة - ف ٧٥

جواز رد القيمة عند أبي يوسف ومحمد في الإعارة - ف ١٣٧

جواز زوال الوقفية - ف ١١٢

جواز القضاء بشهادة الفاسق - ف ١١٢

جواز القضاء على الغائب - ف ٥٥

جواز القياس عند فقدان الدليل -

٢٠ ف

٦٤ ف

٦٣ ف

٢١ ف

١٩ ف

١٨ ف

٦ ف

٢٢ ف

٢٦ ف

١٥٣ ف

١١٩ ف

١١٧ ف

جواز الوقف استحساناً -  
جواز وقف بعض المنقولات على التعارف دون القياس -  
جواز وقف السلاح والكراع بالنص خلافاً للقياس -  
جواز وقف الكتب لمكان التعارف -  
جواز وقف المنقول باعتبار العرف -  
جواز وقف المنقول بشرط التعارف -  
جواز وقف المنقول في موضع تعارف أهله -  
جواز وقف المنقول الذي جرى فيه التعامل -  
جواز وقف المنقول وعدمه حسب الأعيان والتعارف -  
الحاكم المجتهد يجوز له ترك مذهبه ورأيه -  
حبس الزهري أموالاً ودفعها إلى مولى له للتجارة -  
حكمان اجتهاديان بسيطان -  
الحكم بالصحة على رأي زفر لا يقدح في كون الصحة واللزوم على  
رأي أبي يوسف ومحمد -  
الحكم بعتق العبد مترب على اشتراط مطلق الطلاق -  
الحكم بكون وقفية شرعية -  
الحكم بلزوم الوقف على رأي من يقول سد الباب الرجوع على  
الواقف -

١٥٤ ف

حكم صحة الوقف على رأي زفر غير اللزوم -

١٢٣ ف

حكم الحاكم على رأي أحد الفريقين أمر واحد -

٧٥ ف

حكم المعاملات بالدرهم المغشوشة -

١٤٦ ف

الحكم من هذه الحيثية يكون مصادفاً لمحل الاجتهاد -

١١٨ ف

حكم الوقف بالصحة على رأي زفر لا اللزوم -

الحكم هو امتناع حكم آخر بانفكاك الصحة عن الواقفية –  
ف ١٣٦

حكم واحد مركب من فصلين –  
ف ١١٧

الخروج عن الملك بلا قضاء ولا وصية –  
ف ١٣

الخصائص والصفات في الأحكام الشرعية –  
ف ٩٣

الخصومة بين البائع ووكيل المشتري –  
ف ١٣٢

الخصومة بين الزوجين –  
ف ١٣١

الخصومة بين العبد وبين من يدعى عليه ثمن متعة –  
ف ١٣٣

الخصومة بين الواقف وبين المتولى في عقار –  
ف ١٢٠

الخلاف في مادة وقف النقود –  
ف ١٢١

ذكر المؤلف اختلاف تعامل الناس في الدينار –  
ف ٨٤، ٨٣، ٨٢

رأي أبي يوسف ومحمد في وقف العقار –  
ف ١٢٠

رأي الحنفية –  
ف ١٣٣، ١٣٢، ١٣١

رأي زفر في وقف العقار –  
ف ١٣٩

رأي الشافعي –  
ف ١٣٣، ١٣٢، ١٣١

رد المثل قائم مقام رد العين حكماً –  
ف ٣٩

الزهري حقيق بأن يقتدي به –  
ف ١٧

الزهري ليس من أئمة الحنفية – (بل هو من أئمة المسلمين وساداتهم)  
ف ١٦

سهل السلوك للحكام في الوقف –  
ف ١٢

الشرط في الوقف –  
ف ٣

الشيوخ في الأعصار والأمصار –  
ف ٨٠

صح أن يتمسك بسائر الروايات الواردة في صحة وقف سائر المنقولات – ف ٥١

صحة الرجوع في الوقف –  
ف ١١

صحة الوقف عند أبي يوسف ومحمد واللزوم عند زفر –  
ف ١٢٢

صحة الوقف بعد التسلیم إلى المتدلي لا يفارق اللزوم عند

أبی يوسف ومحمد —

ف ١٠٩ صحة الوقف عند زفر دون طريق اللزوم —

ف ١٢٦ صحة الوقف عند زفر مقيدة بعدم اللزوم —

ف ١٢٨ صحة وقف النقود غير قابل بلزوم الوقف قطعاً —

ف ١١٣ صحة وقية العقار بالاتفاق —

ف ١٢٤ الطريقة الواضح في الوقف —

ف ١٢٥ الطلاق البائنة عند الحنفية —

ف ١٢٥ الطلاق الرجعي عند الشافعية —

ف ٥٨ عدم إمكان القول بالصحة استحساناً لفقدان النص —

ف ١٣٨ عدم انفكاك الوقفية ما دامت باقية —

ف ٦٩ عدم التأييد الذي يشترك فيه الأعيان والنقود —

ف ٦٦ عدم التأييد المشترك بين جميع المنقولات —

ف ٦٨ عدم التأييد هو المؤثر في الحقيقة —

ف ٦٨ عدم الباب الكاشف عن وجود القضاء —

ف ٦٨ عدم التعارف كاشف عن عدم التأييد —

ف ٥٠ عدم جواز وقف البقرة على الرباط لعدم التعارف —

ف ٥٤ عدم جواز وقف الحيوان —

عدم جواز وقف الدرارهم والدنانير وقع في عامة الكتب المعتبرة للحنفية وجواب المؤلف عنها —

ف ٥٤ عدم جواز وقف الدرارهم والدنانير —

ف ١٥٠ عدم جواز وقف النقود ظاهر بعدم تقابلها لسائر المنقولات —

ف ٥٦ عدم الجواز في وقف الدرارهم معلل بعلة أخرى —

عدم صحة وقف الحيوان -

عدم صحة وقف الدينار مطلقاً لكونه منقولاً غير متعارف الوقفية -

عدم اللزوم داخل تحت الحكم أصالة -

عدم اللزوم عند أبي حنيفة وزفر -

عدم اللزوم واعتبار اللزوم -

العنة عند الشافعي في عدم الصحة عدم إمكان الانتفاع به مع بقاء عينه - ف ٦٩

العنة عند الإمام محمد فيما لا نص فيه التعامل وعدمها بعدم التأييد - ف ٦٧

علة صحة وقف المنقولات عند أبي يوسف -

العلم بالحلال والحرام وسائر الأحكام -

في الإعارة واجب رد العين عند أبي حنيفة -

القائل بلزوم الوقف على الإطلاق غير قائل بصحة وقفها رأساً -

قارئ القرآن لا يسمى متكلماً في العرف -

القاعدة بأن ما تعارف الناس وقفه من المنقول جاز وقفه -

القاعدة التي تلقاها المشايخ الحنفية بالقبول -

قد يكون التعارف شائعاً في الأعصار فيما بين الأمة وعلى اعتباره

انعقد اجماع الأمة -

قسمة الوقف إذا كان مشائعاً -

القضاء باداء الثمن متفرع على صحة الإذن -

القضاء بالاستفتاء من الفقهاء -

القضاء بحق لازم -

القضاء بصحة البيع يتوقف على صحته مطلقاً -

القضاء بما أنزل الله هو القضاء بالحق -

قلل المؤنة في التسجيل والأحكام مذهب الإمام محمد -

ف ١٥٤ القول بالصحة قول زفر والصحة عنده لا تستلزم اللزوم –

ف ٦٣ قول الشافعي في جواز وقف الدرارم قياساً على العقار –

قول المؤلف إن أبا يوسف ومحمدًا عللا عدم صحة وقف المنقول

ف ٦٨ بعدم التأييد –

ف ٦٤ القياس على عدم جواز الوقف في جميع المنقولات –

ف ٤٣ قياس إيدال النقود على قياس إيدال الأرض في الوقف –

ف ٦٠ قياس الحنفية غير قياس الشافعي –

ف ٦٠ قياس الشافعي غير قياس الحنفية –

ف ٥٧ القياس مطلقاً عدم التأييد الذي يشترك فيه النقود والأعيان –

ف ٣ القياس في الوقف –

ف ٧٤ كتب الفن المؤلفة مشحونة بالخلافيات والوفاقيات –

ف ١٥٥ كلام المؤلف في حاكم يتوقف على المأخذ التي قررها –

ف ٩٩ كل ما نقل في هذا الباب عن محمد هو مجرد جواز –

ف ١٤٥ كون الترجيح من باب الترجيح –

ف ١٤٤ كون الحاكم من أهل الاجتهد من باب الترجيح –

ف ١٢٥ كون الطلاق عند الشافعي رجعياً وعند الحنفية بائناً –

ف ١٢٤ كون الواقف ممن لا يرى لزوم الوقف –

ف ١٠٤ كيف طريق التسجيل على رأي زفر –

ف ١٤١ كيف يتصور اعتقادان متناقضان من حاكم واحد –

ف ١٣١ ، ١٣٠ كيف يحكم الحاكم إذا وقع الخلاف بين المجتهدين –

ف ١٠٣ كيف يقضي الحاكم –

ف ١٤٧ كيف يكون القضاء بالحق –

ف ١١٧ كيف يكون اللزوم المبني على كون الصحة مجمعاً عليه –

اللزوم بمجرد القول أم بالتسليم إلى المตولى -

ف ١٤٠ اللزوم في الوقف -

ف ١٠١ لزوم الوقف بمجرد القول -

ف ١٢٤ اللزوم عند أبي يوسف والشافعي -

ف ١٣٩ لزوم الواقفية لذلك الشيء الموقوف ما دام باقياً -

ف ١٤٠ لزوم الواقفية للموقوف حتى يكون ذلك متفقاً عليه -

ف ١٥٥ لسنا ندعى نفاذ حكم كل حاكم من جاحد وعالٰ -

ف ١٤٢ للحاكم أن يحكم حسبما يقتضيه المصلحة -

ف ١٧ لم تلتفت الحنفية إلى ما ذهب إليه الزهري -

لو حلف حالف أن لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحث وإن قرأ في غير صلاته حث -

ف ١٤٧ لو قلد جاحداً وقضى بفتوى غيره جاز -

ف ١٤٢ ليس الحكمان المذكوران في مسألة واحدة -

ف ٥٩ ليس دخلاً في وقف الدينار عدم إمكان الانتفاع به مع بقاء عينه -

ليس الشرط بكون الحاكم من أهل الاجتهاد وإن ورد في بعض الروايات -

ف ١٠٠ ليس المراد من هذا الجواز ه هنا ما يقابل اللزوم -

ف ١١٤ ليس هذا حكماً اجتهادياً مخالف للآخر -

ف ٢٠ ما تعارف الناس وقفه من المنقول فإنه يجوز وفقه استحساناً -

ف ٦١ ما تعارف وقفه من المنقول يجوز وقفه عند الإمام محمد -

ف ٧٦ ما الحكم في الاستقراض إذا كانت الدرهم ثلاثة صفراً وثلثها فضة -

ف ٤٧ ما الحكم في من قال: ثلث مالي وقف، ولم يزد على هذا -

ف ٢٦ ما فرق بين منقول ومنقول إلا التعارف -

المأمور في حق القاضي القضاء بالحق –  
ف ١٤٧

ما هو أصل الوقف على رأي زفر –  
ف ١٠٧

ما هو شرط جواز التقليد –  
ف ١٤٨

ما هو شرط الندب والاستحباب –  
ف ١٤٨

ما هو معنى اللزوم –  
١٣٧ ، ١٣٤ ف

ما يجيئ به المتأولي –  
١٠٦ ف

ما يُحکم به أصالة لا بد أن يكون وقفاً لازماً –  
١٢٦ ف

ما يُفعل إذا استولى على الوقف غاصب –  
٤١ ف

ما يُفعل إذا ضعفت أرض الوقف عن الاستغلال –  
٤١ ف

ما يوجب القضاء بموجب ذلك القول –  
١٤٥ ف

متى أقيمت قيمة الوقف –  
٤١ ف

متى تتعطل مصالح الناس –  
١٧٨ ف

متى لا يفارق اللزوم عند أبي يوسف ومحمد –  
١٠٩ ف

متى يبطل وقف الأرض قياسياً –  
٤٢ ف

متى يتضح سبيل التسجيل –  
١٠٢ ف

متى يجب على الحاكم أن يمضي الوقف ويقرر صحته –  
١٠٨ ف

متى يجب كون الحاكم ممن لا يفتقر في حكم إلى قول غيره –  
١١٦ ف

متى يجب العمل بالتعارف قطعاً –  
٦٩ ف

متى يجوز للحاكم الحنفي أن يحكم بعموم الإذن –  
١٣٢ ف

متى يحكم الحاكم بصحة الوقف –  
١٠٦ ف

متى يحكم الحاكم بلزوم الوقف على رأي أبي يوسف ومحمد –  
١١١ ف

متى يرتفع به الخلاف عند عدم اللزوم ويكون متفقاً عليه –  
١٢٩ ف

متى يصح وقف الأرض استحساناً –  
٤٣ ف

متى يصح وقف الحنطة -

متى يصح وقف الدرادهم -

متى يصير المحكوم به متفقاً عليه -

متى يقابل المتولي الواقف متمسكاً باللزوم -

متى يقتصر حكم الحاكم على الصحة فحسب -

متى يكون الإجماع الكلي -

متى يكون التصريح من جهة الحاكم فتوى لا حكماً شرعاً -

متى يكون حكم حاكم باللزوم على رأيهم جمياً -

متى يكون حل الرجعية مجمعاً عليه -

متى يلزم أن يكون الحاكم من أهل الاجتهاد -

متى ينفذ قضاء القاضي إن كان غير مجتهد ومتى لا ينفذ -

المخاصمة إلى الحكام عند الرجوع عن الوقف -

مدار الاستحسان هو التعارف -

المراعاة في النقود الجارية فيما بينهم من المعاملات -

المرتبة الأولى من بحث التعامل قد أثبتت في فن الأصول -

المرتبة الثانية من بحث التعامل -

المرتبة الثالثة من بحث التعامل سهل جداً -

مرجع نزاع المتخصصين -

مسألة القضاء على الغائب بشهادة الفاسق مركب من فصلين

اجتهاديين -

مسألة الوقف اجتهادية -

المشائخ الحنفية هم الذين تولوا التفريع للمرتبة الثالثة -

المعتبر عندهما مطلق عدم التأييد عند عدم دليل الاستحسان -

المعتبر هو المعتاد إذا لم يكن النص –  
ف ٤٠ معنى الافراز مغلوب على عكس ما في قسمة المثلثات –  
ف ٤٠ معنى البيع والمبادلة في قسمة العقار غالب –  
ف ٧٥ من باع بالفلوس النافقة ثم كسدت بطل البيع عند أبي حنيفة –  
ف ١٢٥ من قال لأمرأته سرحتك على نية الطلاق بكلام واحد –  
ف ١٥٤ من القائل باللزوم؟ –  
ف ٦٣ المنقولات لا يت Abed فلا يصح وقفها –  
ف ١٠٣ موقف ابن شهاب الزهري في وقف الدينار –  
ف ١٣ ، ٢٤ موقف الإمام أبي حنيفة في وقف المنقول –  
ف ٦١ ، ٣٣ موقف الإمام أبي يوسف في وقف المنقول –  
ف ١١ ، ١٠٥ موقف الإمام البخاري في وقف الدنانير –  
ف ١٣ ، ٩٩ موقف الإمام زفر في وقف الدنانير –  
ف ١٤ موقف الإمام زفر في الوقف يتعرّض لتسجيله وسلوكه على الحكم –  
ف ٦٠ موقف الإمام الشافعي في وقف الدينار –  
ف ٦١ موقف الإمام الشافعي في الوقف –  
ف ٥ موقف الإمام الشافعي في وقف المنقول –  
ف ٦٧ ، ٦١ ، ٢٥ موقف الإمام محمد في وقف المنقولات –  
ف ١٧ موقف الإمام محمد مسلك التعارف –  
ف ٧ موقف أئمة الحنفية في وقف الدرارم والدنانير والمكيلات والموزونات –  
ف ٢ موقف الأئمة في وقف المنقول –  
ف ٨ موقف الصوفية في وقف الدنانير –  
ف ٤ موقف عامة المشايخ في وقف المنقول –  
ف ١٧ موقف فقهاء الأمصار ومشايخ الأقطار –

من يقوم بتلخيص المدار وتعديل المعيار -

النزاع إنما وقع في مجرد الجواز -

نفس التعارف أمر حسن لا توقف له على رأي المجتهد -

نفس صحة الوقفيه وعدم صحتها -

النص مقدم على القياس -

النظر في نفس المدار الذي هو التعارف -

النقل عن الإمام محمد فيما تعارف الناس وقفه من المنقول يجوز وقفه - ف ٦٨

النقود تدخل تحت اسم المنقول يجوز وقفه - ف ٦٨

النقود تدخل تحت اسم المنقول لغة وعرفاً وشرعاً وتفصيلهما -

وجوب دفع الثمن حالاً - ف ١٣٣

وصف اللزوم فرع تحقق الصحة - ف ١٢٢

وضع الأمر في طرف التمام يناله الخواص والعموم - ف ٧٣

وقف آلات الزراعة - ف ٢

وقف الأرض - ف ٢

الوقف استحساناً - ف ٢٣

الوقف أصلالة - ف ٣

وقف الأمتعة - ف ٢٣، ٢٠

الوقف بالتعامل - ف ٤

وقف بعض أصناف المنقول - ف ٩٠

وقف بعض المنقولات - ف ٥٧

وقف البقرة على الرباط - ف ٧

وقف البقرة على الرباط في موضع التعارف يجوز - ف ٣٣، ٣١، ٣٠

وقف البقرة على الرباط يجوز أم لا؟ - ف ٣٣، ٢٨، ٢٧

٣٧ ف - وقف بالنص -

٢٦ ف - وقف البناء مع العرصة -

١٢٤ ف - وَقَتَتْ هَذِهِ الْعَقَارُ كَلَامًا وَاحِدًا مِنَ الْخَلَافِيَّاتِ -

٣٢ ، ٢٩ ف - وقف الثور لإنزاء البقرة لا يجوز -

٢٦ ، ٢٣ ف - وقف الثياب -

٢٢ ف - وقف ثياب الجنازة -

٣٣ ف - وقف الثياب والأكسية -

٢٥ ف - وقف الشيران -

٢٣ ، ٢٢ ، ٢٠ ف - وقف الجنازة -

٣٣ ف - وقف الحنطة ومصارفها -

٢٦ ، ٢٣ ، ٢٠ ف - وقف الحيوان -

٧ ، ٥ ف - وقف الدرارم -

٦٠ ف - وقف الدرارم والدنانير -

٣٣ ف - وقف الدرارم ومصارفها -

٨ ، ٧ ف - وقف الدنانير -

١١ ف - وقف الدواب -

٥٨ ف - وقف الدينار وقف منقول -

٣٦ ف - وقف الدينار لا يصح -

٣٩ ف - وقف السلاح -

١١ ف - وقف الصامت -

٢٩ ف - وقف العبيد -

١١ ف - وقف العروض -

٢٩ ف - وقف العقار -

وقف على الإطلاق -

ف ١٥

وقف غير السلاح والكراع من المنقول لا يصح عند الإمام أبي يوسف - ف ٦١

وقف غير مقييد بالتعارف - ف ٥

وقف غير مقييد بالنص - ف ٥

وقف الفأس - ف ٢٣ ، ٢٢ ، ٢٠

وقف فيما يمكن الانتفاع مع بقاء عينه - ف ٥

وقف القدر - ف ٢٥ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢٠ ، ح ٨ ص

وقف الكتب مختلف فيه - ف ٢١

وقف الكتب ثابت من النص - ح ١ ص ٢٦

وقف الكراع - ف ٧٣ ، ١١ ، ٣

وقف ما تعارفه الناس - ف ٤

وقف المراجل - ف ٣٢ ، ٢٢ ، ٢٠

وقف المر (وهو الجبل) - ح ٣ ص ٢٦

وقف المرة - ف ٢٢

وقف المصحف - ف ٢٣ ، ٢٢ ، ٢٠

الوقف مع بقاء عينه - ف ٥

الوقف المعهود - ف ١١

وقف المكيلات - ف ٧

وقف المنشار - ف ٢٣ ، ٢٢ ، ٢٠

وقف المنقول - ف ٢

وقف المنقول باعتبار التعارف - ف ٩٠ ، ٨٩

وقف المنقول عند الشافعي يصح إن كان شيئاً يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه - ف ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥

ف ١٩ وقف المنقول مختلف فيه -

ف ٣٦ ، ٥٨ وقف المنقول لا يصح إلا فيما تعارفوا استحساناً -

ف ٧ وقف الموزونات -

ف ١٣٩ الوقية غير لازمة بل للواقف فيها سبيل الرجوع -

ف ١٢٥ وقوع الطلاق بالاتفاق بلفظ سرحتك -

ف ١٤٣ هل من شرط الحاكم أن يكون من أهل الاجتهاد؟ -

ف ١٠ هل يأكل الرجل من ربع الموقوف أم لا؟ -

ف ١٣٠ هل يعتق العبد متفرعاً على شرط وقوع الطلاق -

لا احتجاج إلى الرأي الجديد ولا الاجتهاد الجديد بعد انقطاع أهل الاجتهاد -

ف ٧٤ لا بد من أن يكون الحاكم عالماً بالخلافيات -

ف ١١٩ لا تغيير للمحكوم به ولا نقض لحكم الحاكم السابق -

ف ٥٨ لا معارض من حيث السمع ولا من حيث التعامل -

ف ١٣١ لا يتسرى للحاكم الحنفي أن يحكم بالبينونة -

ف ١٥٤ لا يتوقف عليه إلا الراسخون من الموالاة -

ف ٩١ لا يتولاها إلا من له قدم راسخ في الرأي والاجتهاد -

ف ٥٥ لا يجوز وقف الدرارم ولو عند التعارف -

ف ٢٢ لا يجوز وقف ما لم يتعارف الناس -

ف ٢٠ لا يجوز وقف ما لا يتعارف وقفه -

ح ٥ ص ٦٣ لا يحل لأحد أن يفتني بقولنا حتى يعلم من أين قلنا -

ف ٤٧ لا يصح وقف الدرارم والدناير -

ف ١١١ لا يقال هذا حكم مركب من فصلين اجتهادين متخالفين -

ف ١١٤ ، ١١٥ لا يقول بأحدهما من يقول بالأخر -

لا يلزم العمل بالرأيين المتخالفين في حكم واحد -

ف ١١٧ لا يلزم الوقف إلا بإخراجه مخرج الوصية -

ف ١٣ لا يلزم الوقف إلا بالقضاء -

ف ١٣ لا يتحقق الاختلاف في زمان واحد ومكان واحد في ثمن الدينار -

ف ٨٣ يجب أن يكون الحاكم باللزوم غير الحاكم بالصحة -

ف ١٤١ يجوز استقراض الفضة ولو كان صرفاً بنسية -

ف ٣٩ يجوز للحاكم أن يختار في مسألة قول مجتهد وفي أخرى قول

ف ١٤٢ من يخالفه من المجتهدين -

ف ٩٣ يدور التعليل والاستدلال على الخصائص والصفات -

ف ٣٩ يكون حبس أمثال النقود بمنزلة حبس أعيانها -

□ □ □

# فهرس المحتويات

الصف

الموضوع

٥	مقدمة المحقق .....
٦	١ - ترجمة المصنف .....
٧	٢ - تعريف النقد (النقود) .....
٨	٣ - تعريف الوقف وتأريخه .....
٩	٤ - نسبة الرسالة إلى المؤلف .....
١٠	٥ - وصف المخطوط ومنهج التحقيق .....
١١	٦ - رأيي في الرسالة .....
١٢	٧ - أقوال الأئمة في مسألة وقف النقود .....
	من الرسالة:
٦٨ - ١٧	من فقرة ١ - ١٥٥ .....
٦٩	الفهارس .....
٧١	[١] فهرس المراجع .....
٧٥	[٢] فهرس الأعلام .....

الموضوع	الصفحة
[٣] فهرس الكتب	٧٩
[٤] فهرس المسائل	٨٣
[٥] فهرس المحتويات	١٠١

ت ل م س ب ب